



حول مشروع بناء فضاء أكاديمي للمنطقة العربية مسارات الممكن والمحتمل والمأمول

عبد الوهاب بن حفيظ¹

ملخص

تتعلق الورقة من إشكالية استشرافية وتتصل بتحديد مدى الحاجة الفعلية إلى بناء منطقة عربية للتعليم العالي، أي إلى فضاء أكاديمي يشمل شبكة من الجامعات قصد تسهيل الحراك الإقليمي للطلاب والباحثين، في سياق دولي يتسم بتراجع مؤشرات الحراك الطلابي والجامعي في المنطقة العربية وبظهور التكتلات والفضاءات الجامعية الدولية. وبعد التعرض لتجارب التشبيك الجامعي والأكاديمي السابقة (تجربة اتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي .. الخ)، وكذلك لتجارب الدولية (مسار برشلونة الأوروبي)، تقترح الورقة تشخيص مؤشرات الحراك العلمي والطلابي في البلدان العربية، وتحديد نواقصه من خلال الاعتماد على نتائج جزئية للمسح الإقليمي حول حراك الطلاب في المنطقة العربية (2009) لتبين طبيعة العوائق المتصلة بصعوبات تأسيس مثل هذا الفضاء والحلول الملائمة لتجاوزها، إن كان ذلك من جهة أهمية التركيز على استقلالية الجامعات والاعتراف بالجامعة كفاعل مستقل، أو من جهة البدء في رسم اتجاهات اختبارية ممكنة وقابلة للتنفيذ.

أولاً: مقدمة

إن الإعداد للمستقبل على افتراض أن المستقبل هو نسخة طبق الأصل من الحاضر هو أمر مخطئ. فنحن لا ندري ماذا يخبر المستقبل وماذا ستكون احتياجات المرء على وجه الدقة، بل كل ما نفترضه غالباً هو ما يجب أن لا نفعله استخلاصاً من تجارب الماضي. وما يجب أن لا يفعل في سياق الحديث عن مستقبل التعليم العالي في المنطقة العربية، هو بلاشك تجاهل أهمية المجال الحيوي الذي تتطلبه كل منظومة تعليمية، أي مقتضيات الجغرافيا البشرية والاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالعلم ومتطلبات المحيط وعدم اعتبار المشاريع الجديدة في هذا الصدد مجرد قرارات رسمية جاهزة للتنفيذ، لأن المشروع الناجح هو مسار مرحلي أو لا يكون. فعندما بدأت المؤشرات الفعلية

¹ باحث وأستاذ في علم الاجتماع (جامعة تونس) مدير برنامج مسابقات بحوث الشرق الأوسط - جامعة تونس:
a.hafaiedh@mercprogram.org





لعولمة منظومات التعليم العالي في التأكد من خلال تسويق الخدمة الجامعية ومعادلة وحدات التعليم تمهيدا لعولمة الشهادات والمسالك التعليمية، كنا كتبنا بمناسبة لقاء عقده اتحاد الجامعات العربية (تونس، 2000) بأن المستقبل الذي ينتظر التعاون العلمي بين هذه الجامعات في العالم العربي، وعلى الرغم من الجهد البارز في التحديث وتحسين نوعية المخرجات وتزايد أعداد المؤسسات، يمكن أن يسير في اتجاه حالة من العزلة أو من «البلقنة»² نتيجة دخول الجامعات العربية إلى هذه المرحلة الجديدة بدون مقدمات، أي بدون فضاء أكاديمي وجامعي يسمح لها بالتعامل باستقلالية مع أوضاع معقدة يشهدها التعليم العالي نتيجة التوسع الكمي من ناحية واستقدام الجامعات الأجنبية الخاصة إلى المنطقة وخصوصا إلى منطقة الخليج العربي (بن حفيظ، 1999). في سياق يتسم بتراجع نسب الحراك الدولي للطلاب العرب نتيجة المخاوف الأمنية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

وإن رأى البعض بأنه من الصعب توقع مجريات الأوضاع التعليمية في الجامعات على ما هو أكثر من عقدين أو ثلاثة، فإن ثمة قناعة باتت سائدة تقول: إن المستقبل المنظور قد يحمل معه ملامح محددة، قد يكون من أهمها، استحواذ الجامعات الأجنبية الخاصة والمتزايدة في أعدادها ونموها، على النشاط التعليمي وتحويل التعامل مع الطلاب من مستوى، الحرفاء - المواطنين، إلى مستوى تعليم من «يدفع أكثر». إن السمة الأبرز لهذه الأوضاع هي تلك التي ستتعلم من دون شك، بحالة الانشطار (Bifurcation) التي ستمس خدمة الجامعات نتيجة ظهور ما أصبح يعرف بكارترالات التعليم العالي. ومثل هذه المخاوف هي التي حدت ببعض إلى التأكيد على أنه يتوقع أن يحدث، ارتفاع في عدد المناطق المغلقة (Enclaves) المرساة على أوضاع ما تحت - وطنية، أي عرقية ودينية وذلك مع تمادي «بلقنة» الجامعات (كلارك، 1995، ص. 62). ومن الواضح اليوم، بأن التداخل بين مفهومي الاقتصاد المالي (الاستثمار في التعليم العالي وفق قاعدة الربح المعتمدة) ومفهوم اقتصاد المعرفة (تحويل المعرفة إلى عنصر مولد للقيمة الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد)، هو الذي بات يطرأ إشكالا في سياق تعدد فضاءات التعليم العالي وعولمته التي لم تعد مجرد موضوع لبحث نظري في المؤتمرات العلمية. لقد تطور التعاطي النقدي مع اقتصاد المعرفة ومتطلبات الحراك الجامعي وحراك المهارات البحثية في البداية، انطلاقاً من أهمية استعمال وتعليم التقانة والابتكار فيها، إلا أنه أصبح يمس تدريجياً كل التخصصات ليشمل الأمر البناء الترابي والمواطني للمعرفة (territorial construction of knowledge) (Husson, 2009).

باحث الدراسات المستقبلية ألفين توفلر (Alvin Toffler) كان قد أصدر كتاباً بعنوان «الثروة الثورية» Revolutionary Wealth يقول فيه بأن الفضاء الاقتصادي المادي لن يكون هو الفضاء الوحيد المحدد للاقتصاد وللقدرة في العالم مستقبلاً، وذلك نظراً للأهمية المتنامية للفضاء «غير المالي وغير المادي» وتحديداً للقوة المبدعة في البحث والتعلم. وإذا كان الفضاء الأول قابلاً للنفاد مثل النفط، فإن الثاني يتعزز ويقوى كلما نفذ حيث يقل النفط كلما استعملناه وتتوسع المعرفة كلما استعملناها» (Toffler, 1997). تكمن أهمية المعرفة المبدعة كثروة لدى الباحث من خلال فصله بين الدماغ المتعلم الداخلي والدماغ الخازن الخارجي للمعارف عن طريق المؤسسات والتقنيات الحديثة المستعملة في

² إستعمل مفهوم «بلقنة» الجامعات لأول مرة خلال اللقاء الاستشاري الذي دعت إليه منظمة اليونسكو International Consultation on Higher Education. The 4th UNESCO - NGO Collective Consultation on Higher Education. Paris 1994.





سياق عمليات نقل المعرفة. وإذا كان العقل الداخلي محدودا في استيعابه للمعارف، فإن العقل الخارجي يتوسع ضمن نطاق شبكي ومن خلال التراكم (Toffler, 2008, p. 15). ومن منظور الوضع الراهن واليومي، فلقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة وانعكاساتها التي باتت واضحة، وعلى الرغم من تدني مستوى أداء الأسواق المالية فيها، إلى أي حد يستبعد نظام الثروة العربي (Wealth System) فيها المعرفة كمصدر للقوة. لقد كشفت هذه الأزمة وإلى أي حد أيضا، يعتمد هذا النظام على الثروة المالية حتى وإن لم يكن هناك فضاء اقتصادي مشترك. يحصل كل هذا «هنا» في حين يذهب الوضع «هناك»، أي في بقية دول العالم، في اتجاهات جد مختلفة. حيث باتت المنافسة على بناء فضاءات المعرفة من خلال الجامعات والتعليم العالي، في وضع أشبه بحالة المنافسة الاقتصادية والمالية. ففي عام 2001 أصدرت إحدى لجان البرلمان الأوروبي تقريرا حول بناء فضاء المعرفة والجامعات (INI, 2002) يطالب فيه بوضع كتاب أخضر (Livre vert) لتحديد مستقبل «بيت الجامعات الأوروبي» لمواجهة المنافسة اليابانية والأميركية.

يندرج هذا التوجه ضمن ما بات يعرف بمسار بولونيا (Le processus de Bologne) والذي أطلق عام 1999 والهادف إلى تأسيس الفضاء الأوروبي للتعليم العالي قبل نهاية العام 2010. وتتطور فضاءات التعليم العالي عالميا اليوم بالتوازي مع تطور فضاءات السوق والشراكات الاقتصادية. ففي منطقة آسيا تعمل اليابان بقوة من خلال بعض المشاريع مثل البرنامج التبادلي لباحثي آسيا الشبان، (Exchange Program for East Asia Young Researchers) على تأمين الحراك الطلابي والجامعي بين دول حليفة وقريبة إلى المجال الجغرافي مثل أندونيسيا وماليزيا وكمبوديا والفلبين والهند. أما في منطقة وسط آسيا فإن التجاذب التركي الروسي على خلفية تأمين مسالك تعاون في وسط آسيا، يبدو هو الأبرز في سياق يختلط بالرهانات اللغوية والثقافية وتصفية ما تبقى من كومونولث الدول الحليفة لروسيا والذي ظهر ببعده الثقافي والتعليمي إبان حكم الرئيس بوريس يلتسين لحفظ ما تبقى من النفوذ اللغوي والثقافي السوفييتي الأسبق. أما في دول أمريكا اللاتينية فإن الإحساس بضرورة بناء فضاء تعاوني في مجال التعليم العالي، لا يقل أهمية عما حصل في تجمعات أخرى. يؤكد ذلك النشاط الحثيث لاتحاد جامعات أميركا اللاتينية والكاريبي (Union of Universities of Latin America and the Carribean) والذي يهدف إلى وضع فضاء مشابه للفضاء الجامعي الأوروبي.

إن أهمية ما حصل عشية أحداث 11 سبتمبر 2001 في مستوى تراجع مؤشرات الحراك الطلابي والجامعي العربي - الأوروبي أو العربي - الأمريكي، وتدني مؤشرات منح التأشيرات الدراسية للطلاب العرب، لم يكن في الحقيقة سوى الشجرة التي أخفت الغابة... وقد تمثلت الغابة في هذا السياق، في المستوى المتدني جدا للحراك الجامعي والطلابي العربي - العربي وتدهور أوضاعه منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وعدم القدرة على تجاوز الآثار المترتبة على تراجع الحراك الدولي للطلاب العرب وكذلك عدم وجود مفاوضات إقليمية قوي يمكن هذا الحراك الدولي من النمو، على غرار ما تشهده اليوم بعض البلدان مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية (Ben Hafaiedh, 2005, p. 34). أما الآن، ومع تصحيح مسارات الحراك الدولي واسترجاع الحراك الطلابي والجامعي العربي لرخمه الذي كان عليه قبل 2001، فإنه لم يظهر أي مؤشر على تغير حالة الحراك اقليميا على الرغم من تزايد أعداد الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم الثنائية بين البلدان وبين الجامعات. وللتذكير فإن مستويات التبادل الطلابي مازالت إلى اليوم في أدنى مستوى لها، كما لا يزال الباحث في المنطقة العربية يحصل بصعوبة على تأشيرات الدخول





إلى بعض البلدان حتى وإن كان السبب في التنقل هو مجرد إلقاء محاضرة علمية أو المشاركة في ندوة أو مؤتمر. وقد يتحول الأمر إلى مهمة مستحيلة أحيانا إذا تعلق الأمر بزملاء لنا من مناطق ساخنة تعاني من ويلات الحرب أو الاحتلال، كما هو الحال بالنسبة للأساتذة أو الطلاب القادمين من جامعات سودانية أو فلسطينية أو عراقية أو حتى لبنانية أو جزائرية. أمام هذا المشهد الذي يشمل الأساتذ والطلاب في وقت واحد، يجب القول بأنه لا توجد معطيات معينة حول حجم التبادل العلمي بين الأساتذة أو حتى حول حجم الحراك الطلابي العربي- العربي، إلا أنه يمكن تحديد هذا المعطى الأخير، من خلال اتجاهات عامة وبحسب معطيات منظمة الألكسو (2000)، فلقد التحق حوالي 68000 طالب، يشكلون 33 بالمائة من مجموع الطلاب العرب، بمؤسسات التعليم العالي خارج بلدانهم الأصلية، وقد توزعوا على النحو التالي: 31% في لبنان، 19% في سوريا و14% مصر و13% في السعودية وأخيرا 7% في الأردن.

الجدول 1: الحراك الطلابي العربي بحسب المقاصد الأكثر طلبا

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
					4677	5343	5863	5709	الجزائر
				1331		797	672	(-)	البحرين
	12155			15816	23242	21481	21509	(+)	الأردن
15596	14008	14770	15186	12210	13930	14073	17199	22674	لبنان
4190	4502	4502		5125	6393	4958	6049	7029	المغرب
		1617	1645	1633	1170	2378	...	2487	قطر
6086	7561			11046	12199	12999	13687	(+)	السعودية
2719	2756	2535	2487	2265	2338		2500	(+)	تونس

المصدر: قاعدة بيانات اليونسكو ووثائق عمل المؤتمر الحادي عشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (دبي 2007)

وبحسب تقديرات السنوات الأخيرة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها الأمنية، يمكن القول بأن معطيات عام 2000 تلك قد تغيرت بشكل نسبي في اتجاه خط بياني سلبي (حالة المغرب العربي)، حيث وصل مستوى الحراك الطلابي، إلى درجة الصفر في بعض الحالات، وفي اتجاه خط بياني مرتفع نسبيا (حالة مصر والأردن ولبنان)، نتيجة تحول الحراك الطلابي الخليجي إلى الجامعات العربية الخاصة وصعوبات الحصول على التأشيرة الدراسية في الولايات المتحدة عقب تلك الفترة (الجدول 1). على الرغم من الانفراج الحاصل الآن.





الجدول 2: تراجع الحراك الطلابي بحسب بلدان الانطلاق والمقصد (حالة دول الاتحاد المغاربي)

	المغرب 1987	موريتانيا 1987	الجزائر 1987	تونس 1999	تونس 2002
المغرب		505	105	638	171
موريتانيا					65
الجزائر	152	104		405	20
تونس	583	163	75		

المصدر: (Ben Hafaiedh, 2005, p. 135)

هذا الوضع الذي بات يستدعي عملا مؤسسيا رسميا ومدنيا وأكاديميا، يمكن أن يشخص من خلال ملامح منها:

1. تراجع حجم المبادلات العلمية ومبادلات البعثات الطلابية نتيجة لبعض الأوضاع الاقتصادية والإقليمية وتراجع حجم المنح بين البلدان العربية مع اقتصار الحراك على الجامعات الخاصة (لبنان والأردن ومصر).
2. تزايد العزلة بين الجامعات العربية العمومية نتيجة تمركز التعاون في اتجاه القطاع التعليمي الخاص، مع الانعكاسات السلبية لتلك العزلة النسبية على البحث وتكوين النخب الفكرية النشطة والفاعلة.
3. تأثير غياب هذا الفضاء على الجودة التعليمية والبحثية وخصوصا في مستويات تأطير البحث (الدكتوراه) وتدني مستويات المنافسة.
4. عدم وجود الإطار القانوني الذي من شأنه أن يسهل ويشجع على تنقل الباحثين لتعزيز التعاون البحثي والعلمي
5. عدم وجود هياكل تتسابق في مستوى تنظيم البحث الجامعي وتوثيقه وخصوصا فيما يتعلق بالمخرجات والمقالات العلمية ورسائل الدكتوراه.

ثانياً: رهانات وعوائق الحراك الجامعي في المنطقة العربية

تشمل الفضاءات الأكاديمية والجامعية أصنافا ثلاثة من الحراك وهي: الحراك الطلابي والأكاديمي للمهارات البحثية (والذي يشمل أعضاء هيئات التدريس) الحراك الداخلي للمهارات البحثية والطلابية (National Mobility Skills) الحراك الطلابي والأكاديمي الإقليمي (Regional Mobility) والذي يتم بعنوان اتفاقيات إقليمية، وأخيرا، الحراك الطلابي الدولي (International Student Mobility). كما يتم تقييم نجاح الحراك بشكل عام، إنطلاقا من قدرة البلدان أو المجموعات الإقليمية على التوفيق بين أشكال الحراك الثلاثة من خلال ضمان القيمة المضافة التي يولدها تنقل المعارف والخبرات. وتعتبر كل من الصين والهند وكوريا الجنوبية من أكثر البلدان استفادة من الحراك العالمي للطلاب مع ضمان القيمة المضافة، أي ضمان عودة جانب مهم من المهارات إلى الدول الأصلية وتفعيل الحراك إقليميا بهدف توطين المعرفة. وتعكف الآن العديد من الدول الآسيوية (بما في ذلك أندونيسيا) على





تطوير فضاءاتها وأسواقها الجامعية والتي أصبحت تستقطب خلال السنوات الأخيرة العديد من الطلاب العرب. وبحسب تعريف عارف بالأوضاع التعليمية في هذه المنطقة، فإن معركة المستقبل التي قد يغيب عنها العرب، لن تكون متمحورة فقط حول من يضمن العملية التعليمية بأقل كلفة مالية، وإنما أيضا حول معرفة من سيكون المصدر لمصانع المعرفة أي الجامعات (جلال، 2009).

لا تتعلق السمة الأساسية لوجود مثل هذه الفضاءات بكثرة اللقاءات العلمية والندوات (جميع أنشطة الهياكل والاتحادات الجامعية العربية مثل اتحاد مجالس البحث العلمي العربي واتحاد الجامعات العربية تتركز حول إقامة الندوات والتظاهرات)، بقدر ما يتعلق بتكوين مجال مفتوح يمكن أن تتراكم من خلاله مكتسبات الإبداع والابتكار والتبادل العلمي وتطوير القدرات. فاليوم، تحتضن الجامعات العربية عددا هاما من الندوات العلمية والمؤتمرات. وتتسم الظاهرة، والتي أطلق عليها البعض عنوان «الندواتية الحادة» (البرزري، 2005، ص. 56) بكونها ضخمة من حيث عدد اللقاءات والتجمع وضحة من حيث المضمون والقدرة على التراكم أو خلق كتلة حرجة تؤسس لعلاقة وطيدة بين الجامعي الباحث والبحث العلمي. وإلى الآن، فإنه من النادر أن نجد قاعدة بيانات واحدة تقوم بتعميم المعلومات المتعلقة بهذا النوع من الأنشطة والتي غالبا ما تكرر نفس الموضوعات. كما لا توجد تقديرات للميزانيات التي ترصدها الجامعات العربية أو وزارات التعليم العالي في المنطقة لهذه التظاهرات العلمية. كما أن تكرارها، على مستوى المحاور، إضافة إلى عدم استثمارها في مستوى النشر توثيقا وتعميما للفائدة وقلة مستويات التحكيم، جميعها مؤشرات تؤكد على مستوى تدني مستويات التراكم العلمي وعزلة الجامعات في المنطقة العربية عن بعضها البعض.

في هذا السياق، تتسم مظاهر عزلة الفضاء الجامعي في المنطقة العربية بعدد من الخصائص ربما قد يكون من أهمها واقع العزلة الجامعية بين بلدان مختلفة وبين مؤسسات مختلفة وبين الجامعيين أنفسهم. ذلك أن «الجامعيين في المنطقة لا يعرفون عن بعضهم إلا القليل، ومما يزيد من هذه العزلة اختلاف المناهج التعليمية والأساليب التربوية في الجامعات العربية، فالجامعات التي بنيت مناهجها وأساليبها التربوية على نمط الجامعات الأنجلوسكسونية تختلف عن الجامعات التي بنيت مناهجها وأساليبها التربوية على نمط الجامعات الفرنسية» (الحوات، 2006، ص. 15)، يضاف إلى ذلك حالة الانشطارات والاختلافات في اللغة وفي طبيعة الإدارة.

هذا المعطى ينطبق على الطلاب مثلما ينطبق على المهارات البحثية، حيث أكد المسح الإلكتروني الذي شمل عينة تتكون من 836 طالبا ينتمون إلى 14 جامعة عربية كيف أن العائق الأساسي أمام التنقل الطلابي من بلد إلى آخر، بظلم وبدرجة أولى متصلا بإجراءات القبول الإداري وبانعدام المنح (تقل النسبة بين طلاب المغرب العربي في صورة الحديث عن الحراك المغربي وكذلك طلاب منطقة الخليج العربي، خصوصا إذا تعلق الأمر بالتنقل داخل دول مجلس التعاون نحو الأردن ولبنان ومصر). لقد حصل الانفتاح عربيا على المحيط الدولي بسرعة في اتجاه استقدام الجامعات الأجنبية وليس بالضرورة في اتجاه الإرسال والبعثات بحيث لم يبق معه من مكان للانفتاح على المحيط الإقليمي ولا حتى للانفتاح الترابي على الجهات في الداخل. حصل ذلك، كما لو أن تحويل التعليم العالي إلى سلعة (منطق السوق) قد تجاوز منطق الجغرافيا أو منطق المجال الحيوي الذي يتوسع فيه ومن خلاله هذا النشاط التعليمي بصفته متصلا بنشاط اقتصادي لامادي. وعلى فرض أن التعليم العالي هو الحلقة الأولى وأن المحيط الجامعي العربي هو الحلقة الثانية وأن المحيط الدولي هو الحلقة الثالثة، فإنه





يجوز القول بأن عملية تدويل التعليم العالي عربيا، لا تتم حاليا انطلاقا من وجود فضاءات متتابعة ومتشابهة : وطنية وإقليمية وعالمية، بقدر ما تتم من خلال وجود فضاءات منفصلة لا تحقق قدرة تفاوضية (مع الخارج وفي مستوى صياغة الاتفاقيات) أو تنموية، (في الداخل وفي مستوى ترشيد التنمية) ذات أهمية بالنسبة للجامعات ضمن مسار إصلاحاتها.

إن ميزة اقتصاد المعرفة الأساسية هي في قدرته على توسيع دائرة التحالفات والشركاء بأكبر سرعة وإدخال التغييرات اللازمة على منظومات إنتاج المعرفة، بدءا بالتعليم العالي، مع إيلاء أهمية أكبر لمعايير المهارات المتجددة على معايير الشهادات، وهي الميزة التي تحدد قدرة هذا الفضاء على المنافسة وعلى الرفع من مستوى سقف الجودة التعليمية والبحثية. يحصل هذا في الاقتصاد المادي، مثلما يحصل أيضا في مجال إنتاج المعرفة. وفي حين يقوم دور الجامعات في الحالة الأولى على اقتصاد الشهادات، فإنه الثاني يفترض أولوية المهارات وحراك تلك المهارات العلمية والبحثية الدائم من مكان إلى آخر، بفعل القيمة التبادلية للشهادة والتي تعتبر اليوم من أبرز سمات برنامج الإصلاح المعروف بـ: LMD (الإجازة الماجستير، والدكتوراه). كل هذه الاعتبارات، وأخرى ربما لا تقل عنها أهمية، كانت وراء بعث عدد من المبادرات التي تهدف إلى دفع الحكومات (لأن الجامعات ليست فاعلا مستقلا بعد) نحو التفكير في وضع صيغة تعاملية مع التعليم العالي، بصفته حقل نشاط أو فضاء وظيفيا متميزا وعابرا للحدود.

في نفس الوقت سجلت مبادرة وزارة التعليم العالي المصرية ومقترحها الداعي إلى بعث منقطة عربية للتعليم العالي، قدمت ورقتها للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في بداية عام 2009. إن هذه الحالة من الحراك، تعكس إلى حد ما، إدراكا بأهمية بعث مثل هذا الفضاء، ويتم ذلك غالبا بناء على احتياجات ومتطلبات منها الحاجة الماسة إلى الجسور الناقلة والتي تتميز في حالة الاقتصاد المادي، بنجاعة وسرعة المسالك التي تسهل تنقل السلع داخل الفضاء الموحد. ويمكن القول بأن نفس القاعدة يمكن أن تطبق على الفضاءات الأكاديمية والعلمية، حيث تتمثل الميزة الأساسية لاقتصاديات المعرفة في مستوى التعليم العالي، في غياب المسالك العابرة أو الجسور الناقلة التي هي في أساس تكوين أي فضاء أكاديمي أو جامعي. إن ميزة هذه المسالك أو الجسور الناقلة هو في قدرتها على تعزيز سيولة الحراك الطلابي، وتعميم القيمة التبادلية للشهادة وحراك المهارات العلمية وحراك الباحثين في سياق أوضاع عربية تتسم بصعوبة التنقل بين البلدان وشروط الحصول على تأشيرات الدخول بدرجة تماثل أحيانا صعوبة الحصول عليها إذا كان مقصد الباحث دول الشمال. إن ما يقال عن صعوبة التنقل الجغرافي (تأشيرات الدراسة أو الزيارات الأكاديمية) يمكن أن يقال أيضا عن صعوبات التعاون البحثي (Collaborative Research). ذلك أنه وإن ارتفع حجم التعاون البحثي الدولي في العالم العربي من 32% (1990) إلى 35% (1995) فإن وضع التعاون الإقليمي يبقى في مستوياته الدنيا. فمن بين 2716 مقالا محكما صدر عن جامعات دول الخليج العربي مثلا، فإن ربع المقالات كانت أنجزت مع باحثين أجانب وغير محليين نتيجة اعتماد الجامعات الخليجية على الكوادر التعليمية الأجنبية. أما في المغرب، فمن بين 1264 مقالا محكما (1995) فإن 804 منها كانت أنجزت بالتعاون مع باحثين أجانب (65 %). ولا يوجد منها إلا 11 مقالا فقط تم القيام بها مع باحثين من المنطقة (زحلان، 1999). هذه المعطيات الخاصة بنهاية التسعينيات تتأكد اليوم مع بداية الألفية الجديدة (بن حفيظ، 2006).





ثالثاً: الفضاء الأكاديمي العربي: أبعد من التعاون... وأدنى من الإصلاح

لئن كان للتعاون العلمي، في الخطاب العربي الرسمي مكانة هامة، إلا أنه لم يكن ليشمل في يوم ما ويشكل عملي، مفهوم الفضاء الأكاديمي ولا المنطقة الأكاديمية، حيث اتسمت السياسات التعاونية في معظمها بطابعها الحكومي في غياب مبادرات خاصة و في سياق تتعدم فيه الاستقلالية، ولو كانت نسبية، في اتخاذ قرارات التعاون. ومن حيث المبدأ أيضاً، يمكن القول بأنه قد حظي العمل التعاوني في مجال التعليم العالي عربياً باهتمام رسمي منذ نشأة جامعة الدول العربية، (1945). فقد أعتبر ميثاق الثقافة العربية (1964) الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وأول صيغة مؤسسية «لعمل العربي المشترك» في مجال التربية والتعليم من دون أن يشمل ذلك التعليم العالي بوجه التخصيص أو الدقة. لقد كان لا بد من الانتظار إلى عام 1970 حيث تم إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كمنظمة متخصصة، تهتم بقضايا التربية والتعليم على اختلاف مستوياته، وهي أول مؤسسة عربية تقوم بإنشاء المركز العربي لبحوث التعليم العالي (1982) والذي كان من مهامه التفكير في سبل تجديد أساليب وهياكل التعاون، بما في ذلك مستوى الجامعات. إلى ذلك، يمكن أن نشير أيضاً إلى تأسيس اتحاد الجامعات العربية والذي أقر على نفسه أن يكون «مؤسسة إقليمية، لها دور مميز في توثيق التعاون بين الجامعات والمعاهد العليا العربية، وتنسيق جهودها في رفع مستوى التعليم الجامعي ورفع مستوى البحوث العلمية، وتوجيه العناية إلى البحوث التطبيقية التي تعالج المشكلات التربوية» (بشارة، 2007). ومن حيث المبدأ، يقوم الاتحاد بالعديد من الأنشطة التكاملية، التي تهم معادلة الشهادات وتبادل أعضاء هيئة التدريس وتبادل المعلومات ويشرف على العديد من الندوات والاجتماعات كندوة الكليات المتناظرة التي أدت إلى المزيد من التكامل بين هذه الكليات، كما يلعب دوراً هاماً من خلال اجتماعات مؤتمره العام، في تنسيق الجهود بين الجامعات وطرح القضايا المشتركة (بشارة، 2007، ص. 11). كذلك هناك المجهود الذي يقوم به مكتب التربية لدول الخليج والذي يقوم بالتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي التابعة له في منطقة الخليج كما يقوم بترجمة وإصدار العديد من الكتب التي تهم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، بالتعاون مع الألكسو والإيسسكو.

إن السمة البارزة لمعظم هذه المؤسسات هو ارتباطها الكامل بأجهزة إدارية حكومية وشبه حكومية لم يكن بإمكانها تشريك الجامعات العمومية كطرف فاعل أو استشاري في سياق ما تقوم به، هذا فضلاً عن الجمعيات العلمية والجامعات الخاصة والعلاقة مع الجهات. بعض تجارب التشبيك المؤسسي الجامعي شملت أيضاً الكليات والمعاهد، ونخص بالذكر منها، جمعية كليات إدارة الأعمال والعلوم التجارية في الجامعات العربية³ والتي تأسست عام 1998 ضمن خطة اتحاد الجامعات العربية لتأسيس

³ إلى ذلك يمكن أن نشير أيضاً إلى تجربة الشبكة العربية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم (ARQAANE) وهي جمعية دولية غير ربحية تأسست في بلجيكا عام 2007 وغايتها الأساسية النهوض بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام مع التركيز على العالم العربي بشكل خاص. وبناء على نصها التأسيسي، تقوم الشبكة ب:

- إنشاء الروابط والعمل مع هيئات الاعتماد الدولية لتسهيل وضع المعايير والقياس والتعلم المتبادل ونشر الممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم.
- التنسيق مع وكالات الاعتماد المحلية العربية فيما يخص معايير الاعتماد ومقاييسه.
- نشر الوعي حول التعليم المتميز في مؤسسات التعليم في العالم العربي.





الجمعيات العلمية المتناظرة للكليات المختلفة في الجامعات العربية للقيام بالنشاطات العلمية والأكاديمية على مستوى المنطقة العربية كل حسب تخصصه.

والى اليوم، فإنه لا توجد أعمال تقييمية لعمل مثل هذه الجمعيات الوطيدة الصلة بمؤسسات ووزارات التربية والتعليم العالي، إلا أنه يمكن القول بأن السمة البارزة فيها هو أنها تعمل باستمرار (أو هي مضطرة إلى ذلك) على تحديد أنشطتها وأجندة أعمالها انطلاقاً من التوجهات الرسمية للحكومات. تنطبق محدودية التقييم هذه بدرجة أساسية على الاتحادات بأنواعها. وفي هذا السياق، يمكن أن نذكر بتجربة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية والذي شهد نشاطاته الكبرى والأهم خلال المرحلة السابقة لحرب الخليج الأخيرة. لقد حصل هذا المجلس، على دعم كامل من الحكومات العربية من حيث أنه مؤسسة تجمع المجالس العلمية العربية الرسمية، والتي كان أعضاؤها في معظمهم معينين من قبل وزارات التعليم العالي أو وزارات البحث العلمي. وخلال وجود مقره بالعاصمة العراقية بغداد، (قبل أن ينتقل إلى الخرطوم حيث مقره الآن) تمحور عمله حول انجاز المؤتمرات والندوات المتصلة بقضايا السكان والبيئة والسياسات العلمية والعولمة. لقد كان المآخذ الأساسي الموجه إلى هذا الهيكل هو كونه موجهاً من الناحية السياسية والإيديولوجية، بحيث استبعد، في مراحل عمله الأولى، جامعات الخليج العربي، بناء على الخلاف السياسي الذي كان قائماً بين بغداد والعواصم العربية الخليجية، مع حضور محتشم لجامعات المغرب العربي. كما كان انعكاس هذا الوضع الإقليمي على عمل هذا الاتحاد مزدوجاً من حيث الفاعلية والنجاعة العلمية حيث تراجع حجم إصداره للتقارير بشكل تدريجي منذ نهاية التسعينيات إلى اليوم.

- توفير خدمات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي العربية التي تحظى بالتقدير وترمز إلى التميز في التعليم.
 - الإشراف على تأسيس نظام تصنيف الجودة للجامعات العربية.
 - تأسيس شبكة تختص بجودة التعليم تتيح المجال للتفاعل ولللقاءات المنتظمة بين النظراء لتبادل الخبرات وتقييمها.
 - نشر التعلم المتبادل والممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم.
- إنطلاقاً من نص قانونها الأساسي، تسعى هذه الشبكة إلى:
- تنسيق وتطوير المناهج الدراسية في الكليات
 - تشجيع التعاون في مجالات التأليف والتعريب والنشر.
 - إصدار مجلة علمية محكمة متخصصة لنشر أحدث المستجدات في مجالات إدارة الأعمال والعلوم التجارية.
 - العمل على إصدار معجم للمصطلحات العلمية في مجالات إدارة الأعمال والعلوم التجارية باللغة العربية والإنكليزية والفرنسية.
 - تقديم المشورة والخبرة في وضع الأسس العلمية لإنشاء كليات جديدة لإدارة الأعمال والعلوم التجارية في الدول العربية.
 - التنسيق بين المراكز العلمية الخدمائية والبحثية في كليات ومعاهد إدارة الأعمال والعلوم التجارية العربية.
 - عقد الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وعقد مؤتمر علمي كل سنتين على الأقل تناقش فيه أهم المستجدات.
 - تشجيع تبادل الخبرات التدريسية والتدريبية والبحثية.
 - تشجيع التنسيق في مجال الدراسات العليا من حيث المواضيع المشتركة والإشراف المشترك.
 - تشجيع الباحثين للقيام ببحوث علمية مشتركة بين كليات ومعاهد إدارة الأعمال والعلوم التجارية.
 - إصدار دليل شامل للكليات الأعضاء في الجمعية وكوارها التعليمية في الدول العربية.
 - إنشاء شبكة للمعلومات والعمل على توثيق الصلات بين الجمعية ومثيلاتها في دول العالم.





رابعاً: الفضاء الأكاديمي المشترك ومستقبل المنافسة الدولية

على نفس إيقاع العلاقات الدولية وتكتلات الاقتصاد، يتوقع بأن لا يبقى من مكان للوحدات الجامعية الصغيرة والمعزولة خلال العقود القليلة القادمة. ويفترض وضع كهذا تحديد مصير صناعات الإبداع والمعرفة ومستويات توظيفها، هذا إضافة إلى المصير الذي ستواجهه بعض لغات العالم بصفتها حوامل مادية للمعرفة والبحث العلمي، مثلما هو الوضع حالياً بالنسبة إلى اللغة العربية. إلى ذلك، فإن تحديات ضخمة ستطرح في مستوى استيعاب صناعات المعرفة والباحثين والجامعيين، أمام التطور غير المتكافئ للمؤسسات التعليمية من ناحية ومخرجاتها ومتطلبات الأسواق العلمية الوطنية الصغيرة وما ينجم عن ذلك من ارتفاع في مستويات البطالة العلمية وابتعاد الجامعة عن محيطها الترابي المؤسساتي من ناحية ثانية. هذا وتبدو العولمة اليوم كامتداد للجهة وللأقليم قبل أن تكون انفصالاً عنهما. وتعمل حالياً منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على وضع شبكة مترامية الأطراف من الجامعات التي تركز جهودها ترابياً وإقليمياً مع تطوير قدرات التعاون الدولي، وذلك في سياق ينعدم فيه حضور كل الجامعات العربية (الرسم البياني I).

الرسم البياني I: الجامعات والمناطق تحت المراجعة ضمن برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



المصدر: www.oecd.org/edu/imhe/regionaldevelopment

لقد قام أحد المتابعين المحليين لأوضاع حراك المهارات الجامعية في المنطقة العربية بتشخيص حالة الحراك تلك وعبر عنها بما يلي: نتيجة لمعاملة أستاذ الجامعة على أساس جنسيته الوطنية (وليس على انتمائه إلى منطقة عربية)، لا يجد عضو هيئة التدريس الراغب في العمل والبحث بجامعة، حتى تلك التي نزع منها، الفرصة متاحة أمام تحقيق ذلك، ومن هذا المنطلق، تولدت بطالة علمية عربية ظالمة وبقيت آلية هجرة الكفاءات العربية الحرة خارج الوطن العربي دائرة وتحقق للإدارات





الجامعية غير المؤمنة بالديمقراطية والتحرر الأكاديمي أمنيتها برؤية «مشهد» صواني كبير يدل على لجمها إرادة الحرم الجامعي الذي تسلطت فيه» (مصطفى، 2005، ص. 23).

يبدو العمل التعاوني العربي في مجال التربية والتعليم العالي، صورة للتعاون العربي بشكل عام، أي رزمة مشروعات نبيلة تعاني من إمكانات وفرص ووسائل التنفيذ. هذا ما تؤكد أمثلة من قبيل: إتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي في عام 1989 والتي تنص على إنشاء الأكاديمية المغربية للعلوم، والجامعة المغربية، جامعة المغرب العربي، وكذلك مشروعات الجامعات والأكاديميات العربية في مختلف التخصصات والبيادين المعرفية، والتي ترد في كثير من الاتفاقيات العربية الثنائية والإقليمية مع الإبقاء على معظمها كمشاريع صورية (الحوات، 2006، ص. 27). لا توجد في هذا السياق اتفاقيات مشتركة تنظم للحراك الطلابي ولا حتى لحراك المهارات البحثية العربية، في المقابل توجد هناك العديد من الاتفاقيات الثنائية والثلاثية والرابعة التي تنظم لبعض حالات التبادل الطلابي، وغالبا ما تفضل هذه الاتفاقيات حبرا على ورق. على أن الأهم من كل ذلك ربما، هو ما يتعلق بانعدام وجود مفاوض إقليمي يساهم في الترفيع من مستوى حضور ومساهمة الجامعات العربية ضمن الفضاءات الجامعية الدولية الأخرى.

هذا الفراغ لم تملأه إلا الاتفاقيات المبرمة بشكل ثنائي بين بعض الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي. إن المثال الأبرز على ذلك هو «برنامج ابن رشد» الذي يندرج ضمن المرحلة الأولى من برنامج Erasmus Mundus External Cooperation Window والذي تقوم بتمويله اللجنة الأوروبية والتي تعمل على تطوير التعاون بين الجامعات داخل دول الاتحاد وجامعات المغرب العربي بوجه خاص. إن ميزة هذا البرنامج الأساسية هو سعيه إلى تطوير التعاون بين الطلاب والأساتذة على مستوى المنطقة التي يشملها برنامج التعاون. تمثل البرنامج وتعمل على تشييطه جامعة مونبوليه 2 الفرنسية وذلك بالتعاون مع 11 جامعة عربية من المغرب العربي وهي جامعات: جامعة تونس، جامعة صفاقس، جامعة سوسة، جامعة وهران، جامعة بجاية، جامعة قسنطينة، جامعة الرباط، جامعة تطوان وجامعة مراكش. إلى ذلك ينتمي إلى الشبكة التعاونية ما لا يقل عن 17 مؤسسة اقتصادية واجتماعية محلية ووطنية ودولية تعمل على مساعدة هذا الفضاء الوليد من أجل تنفيذ المهام التي أنيطت به. وإلى حد الآن قام البرنامج بتنفيذ ما لا يقل عن 326 حراكا منها 254 من المغرب نحو أوروبا و 72 في الاتجاه العكسي وذلك في سياق تحقيق أهداف المشروع والتي تتلخص في:

- تبادل الخبرات والتطبيقات الناجحة بين مؤسسات التعليم العالي الأوروبية والمغربية من أجل تمكين هذه الأخيرة من إتمام برامج الإصلاح التي هي بصدد الخوض فيها.
- العمل على دعم العلاقات الاقتصادية والثقافية من خلال التبادل الطلابي بين مؤسسات التعليم العالي الأوروبية ومؤسسات المغرب العربي.
- تسهيل إجراءات الاعتراف بالشهادات وبالتكوين الجامعي بين نفس المؤسسات بغرض الرفع من مستوى المهارات والكفاءات والقدرات وفق ما أعلنه مسار بولونيا فيما يتعلق بجامعات الدول الأخرى، غير المنتمية للاتحاد.
- تطوير قدرات التواصل بين إدارات التعليم العالي في مختلف المؤسسات قصد تسهيل عملية التحسيس والإعلام بمختلف المشروعات المستجدة.

في هذا الصدد، يمكن أن نشير إلى دور الجامعات العربية المعنية ببرامج الحراك التي تندرج ضمن التعاون مع الوكالة الفرنكونية للجامعات، وهو عدد آخذ في التنامي. تعود تجربة التعاون العربي مع





الوكالة إلى بدايات تأسيسها، إذ منذ العام 1959 تم إطلاق مبادرة من مقاطعة الكيبك بكندا وتحديدًا من جامعة مونريال بالتعاون مع رئيس الجامعات المغربية آن ذاك محمد الفاسي، والذي أقحم عنوان «الجامعات الناطقة كلية أو جزئيًا باللغة الفرنسية» على الفضاء الأكاديمي والجامعي الوليد، من أجل دفع مشاركة الجامعات العربية غير الفرنكفونية، أي غير المغاربية فيه. أما وفي مرحلة لاحقة، فلقد تم بعث الصندوق الدولي للتعاون الجامعي Le Fonds International de Coopération Universitaire والذي كان يهدف إلى توفير التمويل للشراكة الجامعية الجديدة. هذا الهيكل الوليد عاش بعد ذلك مرحلة من النضج حيث بدأت فيما بين العام 1978 و1984 مرحلة التشبيك الفعلي والتوسع لتشمل عدداً أكبر من الدول العربية لتظهر جمعية الجامعات الناطقة جزئياً أو كلياً باللغة الفرنسية (AUPELF).

الجدول 3: تقسيم اتجاهات الحراك ضمن برنامج «ابن رشد» إلى ثلاث مجموعات مستهدفة

المجموعة المستهدفة	المستفيدون	نمط الحراك
المجموعة 1	الطلاب وأعاون التعليم العالي المسجلون أو العاملون جامعات عضوة «الكونسورسيوم»	الإجازة، الماجستير، البحث بعد الدكتوراه، الأعاون الجامعيون.
المجموعة 2	الطلاب والباحثون القادمون من دول من خارج الاتحاد والمنتسبون للمدى الجغرافي المستهدف بالتعاون.	الماجستير- الدكتوراه- وما بعد الدكتوراه
المجموعة 3	الطلاب المتواجدين ضمن رقعة جغرافية حساسة. ويمكن أن يشمل الحراك الطلاب الذين لديهم وضع اللجوء السياسي أو الذين شملهم قرار طرد غير مبرر من الجامعة لأسباب عرقية أو دينية أو تتصل بالجندر	الليسانس - الماجستير وما بعد الدكتوراه

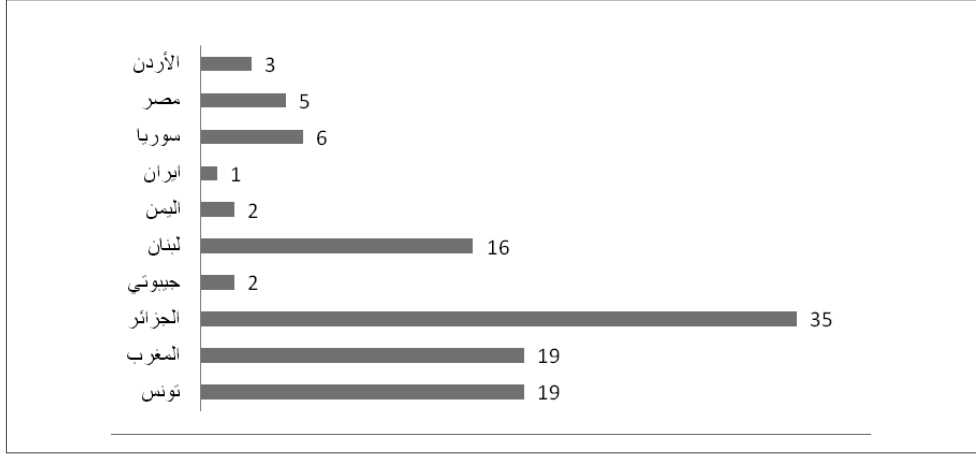
المصدر: www.network.averroes.com

هذا الهيكل المؤسسي، أضيف إليه مشروع جامعة التبادل (Université des échanges) (UREF)، ليمهد سنة 1993 لظهور نوع من الكونسورسيوم أطلق عليه اسم AUPELF- UREF. تلك الخطوات مهدت بشكل لاحق وخلال اجتماع الجمعية العامة للكونسورسيوم ببيروت (لبنان) سنة 1998 لظهور الوكالة الفرنكفونية للجامعات.





الرسم البياني 2: الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالي العضوة في وكالة الجامعات الناطقة بالفرنسية



المصدر: www.auf.org

خامساً: مقدمات لنتائج وأدوات لأهداف...

يعاني الجامعيون في المنطقة العربية (ناهيك عن الطلاب) من قلة الصلات والعلاقات داخل المنطقة وبين جامعات ومؤسسات المنطقة، بل إن صلة وعلاقات الجامعيين كأفراد على الصعيد الدولي أفضل منها على الصعيدين القطري والإقليمي (الحوات، 2006، ص. 28). إن الملاحظ هنا هو أن العلاقات الدولية في العلم توفر وسائل التعاون والدعم والتمويل بشكل أفضل مما هو متاح في بلدان الوطن العربي. كما أن ما هو متاح من مشروعات مشتركة بين دول المغرب العربي وجامعات الاتحاد الأوروبي أو بين بعض جامعات الخليج وجامعات شمال أمريكا يفوق بكثير المشاريع البحثية المشتركة التي تنجز بين باحثين أو فرق بحثية عربية. لقد كانت النتيجة الحتمية لمثل هذا الوضع هي تزايد حالة الانشطار بين الجامعات في المغرب العربي وتلك الموجودة في المشرق نتيجة الاكتفاء بالدعم الذي تقدمه برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو المنظمات المانحة في المشرق. يتقدم مثل هذا الوضع كمقدمة يبنى على أساسها واقع تقلص فرص التواصل العلمي والحوار، على الرغم من كثرة الندوات والمؤتمرات. في هذا الصدد يمكن أن تعتبر مثل هذه النتيجة حتمية نظراً لتدني مستويات التشبيك وبناء الجمعيات العلمية التي هي في أساس كل بناء فضائي أكاديمي. إنه من الصعب أن يبعث الفضاء الجامعي في المنطقة العربية من لا شيء. وبمعنى آخر، فإن الأمر يتعلق بمسار يتفاعل فيه الجميع وأولهم الجامعات وأساتذة الجامعات وممثلوهم، وليس بمجرد قرار رسمي. ويتطلب تطوير الفضاء وتسهيل عملية الحراك الجامعي في المنطقة، عدداً من الشروط، ربما قد يكون أولها وليس آخرها، وجود إرادة رسمية، تهيئ لمثل هذه الحالة الحركية، والتي تتجاوز المفهوم الفني للتعاون. كما أن وجود منطقة أو فضاء اقتصادي يفترض وجود سوق مستقلة، فكذلك الأمر بالنسبة إلى الفضاء الأكاديمي الذي يتطلب جامعات ومؤسسات تعليم عال، إن لم تكن مستقلة، فعلى الأقل ذات إدارة جيدة.





كما يفترض اقتصاد المعرفة إقامة حوار واقعي مع مؤسسات التنمية والتعرف على تطلعاتها ومشاكلها والمسائل التي يمكن أن يقوم الحرم الجامعي بحلها انطلاقاً من إمكانياته الحالية. في هذا السياق، يمكن لأبناء الحرم الجامعي وعبر وحدات ومجموعات متعددة النظم العلمية إطلاق مبادرات تقود إلى وضع الجامعة موضع ثقة رفيع من مسيرة التنمية (على الصعيد العربي المشترك). من هذا الباب الضيق حالياً ستتضو الجامعات العربية عنها ثوب الفناعة بمصدر دخلها الحكومي وتشرك القطاع الخاص من خلال طلباته الاستشارية الموجهة لبيوت الخبرة الأجنبية (مصطفى، 1995، ص. 32) أو من خلال الوقفيات التي يتجاوز عملها القطر الواحد. في هذا الاتجاه، يبدي المفكر المغربي محمد عابد الجابري، ملاحظة في هذا الشأن، يقول فيها: لقد كنا ومازلنا نطالب باستقلال القضاء. لكن لم يخطر ببالي من قبل أن أطرح شعار استقلالية التعليم. وما أعنيه باستقلال التعليم ليس ما يجري الآن في كثير من الأقطار العربية وهو التوجه إلى تخصيص التعليم أو خوصصته. ذلك لأن دافع أصحاب القرار إلى مثل هذه الحلول ليس النظرة المستقبلية بل حاجة اللحظة الآنية. وهذه الحاجة هي ما تصرح به الحكومات التي تتجه هذا الاتجاه من أن ميزانية الدولة أصبحت عاجزة عن الاستمرار في النفقة على التعليم بحجمه الحالي المتزايد وأنها لم تعد تستطيع وحدها معالجة «بطالة الخريجين» إنها رؤية لا تتسع لرؤية هوامش الحاضر وأساسات المستقبل، (الجابري، 2007). وتمثل الإدارة الجيدة خطوة وشرطاً للاستقلالية التي قد تمكن الجامعات (لا الوزارات التعليمية بالمعنى الحصري) من القيام بدور إقليمي وعلمي متميز. ذلك أن الاستقلالية لا معنى لها ولا يمكن أن تعمل على تطوير التعاون الإقليمي الفاعل، من دون إدارة جيدة أولاً تعبر عن اتجاه الإدارة الجامعية، ومن ثم وزارات التعليم العالي، وتعمل على إدخال قيم جديدة، مثل المنافسة وقياس نجاعة الإدارة، والتمكين ومعاملة متلقي الخدمة التعليمية على أنه زبون - مواطن والبحث عن الحياد بين ضغط الحكومات وضغط الجمهور (Bashshur, 2004, p. 64).

لقد بينت العديد من التجارب الدولية (الأوروبية منها بوجه خاص) إلى أي حد يساهم وجود فضاء أكاديمي إقليمي في تحسين الأداء الإداري للجامعات. وبشكل عام فإن هذه الإدارة تتوزع إلى مستويين: مستوى المجالس الإدارية ومستوى ما بات يعرف بهيئات الرعاية أو مجالس التوجيه الاستراتيجي. يعرف المستوى الثاني في أوروبا من خلال التجربة الأسبانية والتي سعت إلى إقحام شخصيات من خارج الجامعات ومن خارج البلدان الأصلية للجامعات، قصد الاستفادة من الخبرات، بما فيها تلك التي تنتمي إلى الفضاء الأوروبي بغية تحسين الأداء الإداري الجامعي. وتعتبر الإدارة الجيدة للجامعات هي الشرط الأنسب للاستقلالية، إذ لا معنى للاستقلالية من دون المرور باختبارات تمكنها من تأكيد قدراتها الإدارية. وهذا الشرط يرتبط بدوره بمدى قدرة الجامعات في المنطقة العربية على التفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي، كأن يضم في يوم ما، مجلس إدارة جامعة مغربية أساتذة من الإمارات أو سوريا أو السودان... الخ. إن المتفحص للقوانين المنظمة للمؤسسات الجامعية في البلدان العربية، يلاحظ عدم قابليتها السهلة للتشبيك، كما يلاحظ في نفس الوقت، تشابه قوانينها التأسيسية والمفهوم المركزي الذي تقدمه لفكرة التعاون الجامعي والبحثي. إن المركزية هي السمة البارزة في معظم تلك النصوص والتطبيقات المتصلة بها. على أنه يمكن القول بأنه قد سجلت خلال الخمس سنوات الأخيرة بعض التغييرات في مضامين تلك القوانين للتأكيد على أهمية اللامركزية واستقلالية الجامعات، وهي استقلالية تتفاوت من حيث الحجم والأهمية إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب





عالمياً، حتى وإن كان نفس الموضوع يطرح أكثر من جدال، داخل بعض المجتمعات الأوروبية نفسها (حالة فرنسا من خلال مشروع إصلاح الجامعات لعام 2009 مثلاً) .

على أن الملاحظ في هذا الصدد، هو أنه حتى في صورة وجود نفس استقلالي في مستوى حوكمة الجامعات، فإن التطبيقات تظل بطيئة خصوصاً إذا تعلق الأمر بالتعامل أو التعاون بين جامعتين عربيتين ينتميان إلى بلدين مختلفين من حيث مسار استكمال العملية الديمقراطية مثلاً أو عملية الإصلاح الإداري. إلى ذلك يمكن أن نضيف طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون والتي تتم في معظمها (إذا استثنينا التحسن في مستوى الاتفاقيات الخاصة بالإشراف المزدوج على الرسائل الجامعية) في نطاق اللجان الثنائية أو البروتوكولات الثنائية للتعاون، وهي اتفاقيات حكومية وتخضع غالباً لقرارات مركزية. في هذا السياق (كمقدمة) تحصل النتيجة التالية: وهي أن تنفيذ أي مشروع مهما كان لابد أن يمر بخطوات إدارية لينال الموافقة، بينما قد تأخذ هذه الموافقة لتنفيذ المشروع العلمي أو اعتماده أو تمويله أشهراً وربما سنوات، وقد لا ينال المشروع الموافقة أبداً، ولعل مشروعات البحث العلمي التي يقدمها الأساتذة لكلياتهم أو مراكز بحوثهم خير مثال على تأثير ثقل الإدارة. فلنكتفي بتعمد هذه المشروعات العلمية تحتاج إلى سلسلة من التصديقات والموافقات والاجتماعات والاعتمادات، وربما يموت المشروع في المرحلة الأخيرة قبل أن يولد بحجة أن الإمكانيات المالية للجامعة أو للكلية أو المؤسسة البحثية لا تسمح بإنجازه.

سادساً: إستخلاصات ومساك للمستقبل

كيف يمكن تحديد مستقبل بناء هذا الفضاء في ضوء اتجاهات الحراك الأكاديمي والجامعي المحتملة والممكنة؟ الدراسة الاستشرافية التي قامت بها المفوضية الفرنسية العامة للتخطيط ونشرت تحت عنوان Global Student Mobility 2025 وضعت ثلاثة احتمالات لتطور اتجاهات الحراك الدولي. شملت هذه الاتجاهات مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك مجتمعات الشرق الأوسط. تتكون هذه الاحتمالات من سيناريوهات ثلاثة، وهي: السيناريو المرجح (3) وسيناريو الحد الأدنى (2) وسيناريو الحد الأقصى (1). وبحسب المتغيرات المؤثرة في اتجاهات الحراك، فلقد تمت صياغة الاحتمالات وفق سياقات ملائمة وغير ملائمة، إضافة إلى اعتبارات تتعلق بمستويات العرض والطلب العالميين واحتمالات تطور كل منهما.

تظهر الدراسة، عدداً من النتائج المتعلقة بالتنامي السريع لتيارات الحراك الخاصة بمنطقة آسيا، وبالصين على وجه الدقة، كما ترسم معطيات دنيا تتعلق بمستقبل الحراك الطلابي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط والذي تحدده من خلال احتمال أدنى (ما يقارب 4%) واحتمال متوسط (4,5%) واحتمال أقصى (5,2%). وأياً كانت الاتجاهات والسياقات، فإنه من المتوقع، وفي أسوأ الاحتمالات، أن يرتفع حجم الحراك الطلابي في المنطقة العربية بشكل ملحوظ. ينبني كل من سيناريو السقف الأعلى وسيناريو السقف الأوسط، للحراك على تنامي طلبات الحراك الأكاديمي في المنطقة العربية في سياق تنامي الطلب العالمي على التخصصات الجديدة والتنامي المطرد لأعداد الطلاب. كما يظهر إمكانية مضاعفة نسب الطلاب المرشحين لحالات الحراك تلك، حتى ضمن السيناريو الأضعف، أي الثالث، والذي يرجح نسبة نمو عالمي لهذا الحراك تقارب الـ 4%. إن من أهم النتائج المرتقبة لتيارات الحراك





بناء على احتمال الحد الأدنى المرجح هو التزايد المتسارع للطلبات مع إضافة احتمال خاص ببعض البلدان العربية، باستثناء الخليجية منها، والمتعلق بتداخل الحراك الطلابي مع حراك المهارات Skill's Mobility أو ما يعرف بهجرة الأدمغة والتي يتوقع أن ترتبط هي الأخرى بمستويات الحراك الطلابي واستقرار أو تراجع الأفق التشغيلي في بعض البلدان. وسواء تعلق الأمر بالاحتمال المرجح أو الأقصى أو المتوسط، فإنه يمكن الحديث عن احتمالات مأمولة وأخرى مرجحة وأخرى ممكنة.

فلاحتمال المأمول، هو أن يتزامن هذا التوسع مع تطوير قدرات التعاون الرسمي وغير الرسمي (بشكل مزدوج بين البرامج الحكومية والمؤسسات الجامعية المستقلة ضمن سياق لامركزي) قصد تكثيف فرص الحراك ضمن ظروف ملائمة تساعد على إعادة تشريك نخبة الشتات ضمن الدورة التنموية داخل البلدان الأصلية لتحويل المعرفة والتعلم في الخارج إلى قيمة مضافة وإلى ثروة (الحالة الصينية). ويعمل هذا السيناريو ضمن دينامية مزدوجة تجمع بين تشجيع البرامج المستقلة للمنح والبرامج الحكومية ومبادرات الحراك الفردي وبرامج التعاون الإقليمي والعالمي، بدءاً بوضع تجربة نموذجية لمنطقة تعليم عال عربية (الرسم البياني رقم 5).

أما الاحتمال المرجح فهو المتعلق تحديداً بتزايد نمو عدد إجمالي الطلاب في المنطقة مع تنامي متزامناً للحراك الطلابي ضمن مسالك تعليمية دقيقة أو مطلوبة عالمياً أو إقليمياً أو وطنياً. ويفترض هذا التنامي احتساب مسائل منها حجم اللاعودة للبلد الأصلي أو الأم، وتكلفتها المباشرة على نظم التعليم (إنعدام المردود والقيمة المضافة على الحراك) نظراً للأثر الذي سيحدثه ذلك في مستوى ميزانيات التعليم العمومي وجودته وكذلك في مستوى تجديد ونقل التقانة وتطوير البحث. إن السمة الأبرز لهذا الاحتمال هو ما يتعلق بضعف أداء الفاعل الأكاديمي والمؤسسات غير الرسمية التي من الممكن أن تعمل على تطوير العلاقات الشبكية بين الجامعات الأصلية في البلدان الأصلية وبين الطلاب، ومن ثم المهارات، العاملة خارج بلدانها الأصلية. ويكاد يكون هذا الاحتمال هو الأقرب إلى واقع التعليم العالي في المنطقة العربية، والذي يعاني أصلاً من المركزية النشطة في مجال التعاون. على أن التعامل مع هذا المعطى يتراوح في مستوى الأقطار، من حيث الإيجابية. فبعض الدول تعمل حالياً، على التوفيق بين المحددات الأربعة جلياً للنفع الأقصى في هذا المجال (المغرب ومصر ولبنان والأردن) وذلك بغرض ضمان أكبر فرص لهذا الحراك مع ضمان الفرص المتاحة للمنح ولبرامج الحراك الرسمية وغير الرسمية. في حين تقتصر أخرى على البرامج الرسمية والحكومية، بما في ذلك البرامج الوطنية مع ما يعنى ذلك من احتساب لنسبة الربح والخسارة في سياق تصاعد مستويات حراك المهارات. يبقى الأمر الوارد، وهو اعتبار يتعلق بخيار الحد الأدنى، أي تراجع مستويات الحراك عربياً، وعدم تطورها محلياً وإقليمياً، وهو ما يعنى عزل الجامعات والتعليم العالي، لا عن مجالها الحيوي الإقليمي والعالمي وحسب (بما في ذلك عزلها عن محيط المؤسسات)، بل وأيضاً عن مجالها الترابي القريب. إن هذا الاحتمال، وهو الأسوأ، هو الذي يميز عدداً من الدول العربية مازالت تعتبر الجامعة فيها هيكلًا إدارياً تنظم حكامته وفق اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى.

على أن ما هو مأمول، يبدو هنا كما لو أنه حتمية لا مناص منها على الرغم من الصعوبات الواردة. ويمكن أن تصور الحاجة إلى بناء منطقة عربية للتعليم العالي، كنتيجة منطقية لعدد من التطورات المتصلة بالتطلع إلى دور فاعل وأكثر استقلالية للجامعات في المنطقة العربية. على أن تجارب الماضي





القريب، تبين كيف أن المطلوب هو التفكير فيه كمسار وعملياتية بنائية مركبة Process تستهدف دعم حراك الباحثين والطلاب إقليمياً ودولياً. إنه أيضاً مسار للبدء بخطوة الألف ميل، في اتجاه التفكير الجاد في مستقبل بناء «البيت الجامعي» في المنطقة في سياق يتسم بضعف المؤسسات السياسية الإقليمية المشتركة. ولأن الأمر يتعلق بمسار طويل النفس، فعلى المجتمع غير الرسمي، الأكاديمي والجامعي، أن يكون له كلمته ودوره فيه. وقد يكون هناك مقابل عربي لمسار برشلونة الأوروبي وقد يسمى يوماً ما بمسار القاهرة أو بيروت أو الرياض... أياً كان المكان وأياً كانت التسميات، ولكن بشروط ومقدمات من المهم أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى لا تتكرر أخطاء التجارب السابقة.

لقد أصبح مشروع بناء فضاء أكاديمي وجامعي عربي من الأمور ذات الأولوية التي، لا يقلل من أهميتها إلا افتقار الآليات التي تجعل من الأهداف الطموحة، أهدافاً قابلة للتنفيذ، بدءاً باستقلالية المؤسسات الجامعية وكسب رهان المصداقية للمؤسسات أمام حالة الإحباط التي تلازم كل مشاريع العمل العربي المشترك. ومن المهم في هذا الصدد أن تتحدد الأدوار المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لبناء مثل هذا المسار والذي لا تنقصه لا المبررات ولا الوسائل. فمن الناحية الإنسانية والبشرية تتسم المنطقة العربية بخصائص تكاملية تعزز من إمكانيات بناء مثل هذا الفضاء. ومن المعروف بأن حوالي 65% من سكان المنطقة هم شباب لا تتجاوز أعمارهم 35 عاماً. كما أن التنامي السريع لمؤسسات التعليم العالي وتنامي أعداد الطلاب، وتحديد طلاب الدراسات العليا، إضافة إلى تنامي بهالة حاملي الشهادات، وصعوبة الحراك الدولي لهؤلاء، هي معطيات من شأنها أن تزيد من التركيز على التعليم العالي، وأن تضخم، بالتالي، من التوقعات والانتظارات المتصلة به وبمخرجاته.

أما من الناحية البنيوية فإنه تبدو الحاجة إلى هذا الفضاء الأكاديمي، أكثر وضوحاً، إذ هناك البلدان التي تتميز بكثرة سكانها، مثل مصر والمغرب والجزائر والسودان وبلدان أخرى تتصف بقلة عدد سكانها مع التميز بوفرة الموارد المادية التي تتيح لها تطوير البنية التحتية للتعليم، من مخابر ووسائل تكنولوجية متطورة. ومثل هذا الفضاء يمكن أن يعمل على معالجة الجوانب السلبية من خلال الاستفادة أو توظيف الجوانب الإيجابية، بمعنى ربط القدرات بالموارد البشرية وربط الاقتصاد المادي باللامادي، أي المعرفي.

على أن ما هو في مجال المحتمل دائماً، هو ما يتعلق أساساً بالصعوبات وبضرورة تقليص نسبة المخاطرة، أو تعثر مثل هذا المسار. من هنا تبرز أهمية البحث عن آليات وشركاء وأدوار وأهداف واقعية قابلة للإنجاز ولو بشكل مرحلي أو اختياري، من قبيل انتقاء مجموعة رائدة من الجامعات من بعض البلدان العربية للبدء في التجربة في انتظار توسعها على طريقة كرة الثلج. ومن الممكن أن يكون ذلك بالتعاون مع بعض الفضاءات الأكاديمية والدولية الأخرى. لقد اتسم المناخ الذهني والسياسي العام في المنطقة بوجود نوع من الانتفاخ التشريعي المتعلق بكثرة النصوص والمشاريع والاتفاقيات، حتى بات الحديث مركزاً على تفعيلها وتنفيذها قبل الحديث عن إيجاد مشاريع جديدة أو بديلة. ومثل هذا الوضع النفسي العام والسائد في محيطاتنا الجامعية، هو الذي يدفع بنا إلى الحديث عن المأمول والذي يتلخص في أن يكون مثل هذا الفضاء أو منطقة التعليم العالي العربية، رداً جديلاً مناسباً للنخب العلمية في العالم العربي، على تعثر معظم مشاريع التنسيق العلمي والجامعي السابقة رفعاً للتحدي... لأن من لا يأكل مما بين يديه... يأكل الآخرون ما لديه.



المراجع

- البيزري، دلال (2005). «شجرة الصبار»، في بن حفيظ عبد الوهاب. العلوم الاجتماعية في العالم العربي، تونس: مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: المجلس العالمي لسكان.
- بشارة، جبرائيل (2007). دور العمل العربي المشترك والتعاون الإقليمي والدولي في تطوير التعليم العالي. في: وثائق المؤتمر الحادي عشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (ص. ص: 176-186). دبي.
- بن حفيظ عبد الوهاب، وآخرون (2009). حراك الطلاب في العالم العربي. (مسح إقليمي قيد الإنجاز) بن حفيظ، عبد الوهاب (1999). مفهوم الإدارة الجيدة في التعليم العالي. وقائع ندوة التعليم العالي وتحديات العولمة (ص. ص: 14-23). تونس: إتحاد الجامعات العربية
- الجابري، محمد عابد (2007). العولمة ومستقبل التعليم في الوطن العربي بين الحفاظ على الهوية وحتمية المواكبة. في: عولمة التعليم العالي: الهوية العربية وحتمية التطوير. وثائق المؤتمر الحادي عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. (ص. ص: 5-11). دبي.
- الحوات، علي (2006). التكامل والتبادل المعرفي في الوطن العربي - التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة. تونس: المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، ص. ص: 6-11
- ريان، جلال (2005). العولمة ليست كلام مؤتمرات. المساء.
- كلارك، كير (1995). المهيدات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين. عالم الفكر. الكويت: مجلد 1995/24. ديسمبر، ص. 65
- مصطفى، عدنان (1995). مسألة الجامعات العربية: منظور القبور الحية. عالم الفكر. الكويت: مجلد 1995/24. ديسمبر، ص. ص: 7-15
- Bashshur, Munir (2004). *Higher Education in The Arab States*, Beirut: Unesco Regional Bureau for Education.
- Ben Hafaiedh, Abdelwahab (2007). The Body of a Dinosaur and the Steps of a Tortoise: Narrowing the Gap of Social Sciences in the Middle East and North Africa. *The Journal of North African Studies* 12 (2), 173 - 183
- Ben Hafaiedh, Abdelwahab (2005). *Le visa étudiant, objet de désir miroir des indésirables*. Tunis: CERES.
- European Parliament (2002). *Rapport sur les universités et l'enseignement supérieur dans l'espace européen de la connaissance* (2001/ 2174) INI. Document de séance Final 182.
- Husson, Michel 2009 . Quelques critiques aux thèses du capitalisme cognitif. <http://hussonet.free./solmulti>. accessed: 16 -3- 2009
- Toffler, Alvin (2007). *La richesse révolutionnaire*, Paris: Ed. Plon, p. 96
- Toffler, Alvin (2008). Que la richesse soit avec toi, Interview in *Financité* n°7 . p 15
- UNESCO (1994). International Consultation on Higher Education. *The 4th UNESCO - NGO Collective Consultation on Higher Education*. Paris.
- Zalan, Antoine. Knowledge and Development in the Arab World. www.worldbank.org/mdf/mdf3/papers/education/Zahlan.pdf